



الشاهد الشعري النحوي للمرفوعات عند السمين الحلبي (ت756هـ) في كتابه (الدر
المصنوع) دراسة نحوية

م.د حسن فاروق نعمان التويجري
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية ديالى - العراق

Abstract

This research examines the grammatical poetic evidence related to nominative constructions (al-marfu'at) in the work of al-Samin al-Halabi (d. 756 AH), specifically in his encyclopedic book "Al-Durr al-Maṣūn fī 'Ulum al-Kitāb al-Maknūn", which is considered one of the most significant grammatical and exegetical sources in Arabic linguistic heritage. The study highlights how al-Samin employed poetic citations to establish grammatical rules and explain linguistic phenomena concerning nominatives, such as the subject (al-mubtada), predicate (al-khabar), doer (al-fa'il), agent of the passive (na'ib al-fa'il), and the subjects of kana and its sisters, among others. This research reveals al-Samin's analytical and critical approach to poetic evidence. He was not merely a transmitter of traditional views, but a grammarian who interpreted and analyzed the poetic lines in a way that served both Qur'anic meaning and grammatical precision. The study adopts a descriptive-analytical method, tracing, classifying, and analyzing the poetic examples, referencing their original sources and grammatical contexts. The objective is to demonstrate the scientific value of poetic evidence in al-Samin's work, clarify his grammatical methodology, and evaluate his adherence to or deviation from traditional grammatical rules. Furthermore, the study seeks to explain the interconnection between poetic citation and grammatical interpretation in al-Durr al-Maṣūn, and how these citations supported rule formation and text interpretation. The research concludes that al-Samin heavily relied on poetic evidence, characterized by accurate citation and deep analytical commentary, making his work a crucial source for understanding the development of grammatical-exegetical methodology in the 8th century AH.

Email:

hasan.farooq.83@ec.edu.iq

Published: 1- 9 -2026

Keywords: السمين الحلبي، الدر
المصنوع، الشاهد الشعري، المرفوعات،
النحو العربي، التحليل النحوي، الفاعل،
المبتدأ.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

المخلص

يتناول هذا البحث دراسة الشاهد الشعري في باب المرفوعات عند الإمام السمين الحلبي (ت756هـ)، من خلال كتابه "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، الذي يُعدّ من أبرز المصنفات النحوية التفسيرية في التراث العربي. ويُسلّط البحث الضوء على كيفية توظيف السمين للشواهد الشعرية في بناء القاعدة النحوية، وتفسير الظواهر اللغوية المتعلقة بالمرفوعات، كالمبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، وخبر إنّ وغيرها، وجاءت الدراسة لتكشف عن منهج السمين التحليلي والنقدي في التعامل مع الشاهد، حيث لم يكن ناقلاً تقليدياً، بل مارس دوراً تفسيرياً ونحوياً نقدياً، فحلل الشواهد ووجّهها بما يخدم المعنى القرآني والنظام النحوي في آنٍ واحد. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في تتبع الشواهد وتصنيفها وتحليلها، مع الإشارة إلى مصادرها الشعرية ومواقع الاستشهاد بها. ويهدف البحث إلى بيان الأهمية العلمية للشاهد الشعري في مدونة السمين، وإبراز ملامح منهجه النحوي، ومدى التزامه بالقواعد الموروثة أو تجاوزه لها عند الضرورة. كما تسعى إلى إيضاح العلاقة بين الشاهد الشعري والتحليل النحوي في كتاب "الدر المصون"، والكشف عن أثر هذه الشواهد في دعم القواعد وتفسير النصوص، وقد خلص البحث إلى أنّ السمين الحلبي اعتمد على الشاهد الشعري اعتماداً كبيراً، وعمق التوجيه، مما يجعل دراسته ذات أهمية في فهم تطور المنهج النحوي التفسيري في القرن الثامن الهجري.

المقدمة

يحظى الشاهد الشعري في الدرس النحوي العربي بمكانة بارزة، إذ يُعتمد عليه بوصفه أداةً توثيقيةً واستدلاليةً تُستنبط من خلالها القواعد، وتُدعم بها المسائل، ويُوجّه بها الخلاف. وقد اعتنى النحاة بالشواهد منذ نشأة النحو العربي، وعدّوها أساساً تأصيليةً لتقعيد الظواهر اللغوية. ويُعدّ الإمام السمين الحلبي (ت756هـ) من أبرز نحاة القرن الثامن الهجري الذين تميزوا بقدرة تحليلية واسعة، وموسوعية علمية، ظهرت ملامحها في كتابه النحوي الكبير "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، الذي جمع فيه بين النحو، والصرف، والتفسير، والبلاغة، مستنداً إلى نصوص القرآن الكريم والشعر العربي القديم، ويُعدّ الشاهد الشعري للمرفوعات في هذا الكتاب ميداناً غنياً يُظهر منهج السمين التحليلي في استنباط الأحكام النحوية، وتوجيه التراكيب، وتأصيل القواعد، مما استدعى الوقوف عليه بدراسة علمية تتقصّى منهجيته، وتُبرز رؤيته في التعامل مع الشواهد الشعرية، وتُحلل كيفية توظيفه لها في معالجة قضايا المرفوعات، بوصفها أحد أبرز أبواب النحو التي تشمل عدداً من المكونات

النحوية الأساسية، كالمبتدأ والخبر، والفاعل ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، وخبر إن، وغير ذلك.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه: يُسلط الضوء على جانبٍ دقيق من جهود السمين الحلبي النحوية، من خلال استقراء الشواهد الشعرية التي أوردها في باب المرفوعات، إذ يرقد المكتبة النحوية بدراسة تجمع بين التحليل النحوي والمنهج الاستشهادي، وتُبرز أثر الشعر في تأصيل القاعدة وتقعيدها، ويُسهّم في الكشف عن المنهج النحوي التطبيقي عند السمين، وكيفية تعامله مع الشاهد الشعري: تخريجاً، وتوجيهً، واستدلالاً. ويُبرز تفاعل النحويين في العصور المتأخرة مع التراث الشعري العربي، وحرصهم على الاستشهاد به رغم تنامي النزعة المنطقية والتحليلية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية: جمع وتصنيف الشواهد الشعرية التي استشهد بها السمين الحلبي في باب المرفوعات في كتابه "الدر المصون"، وتحليل توظيف هذه الشواهد في تقعيد القواعد النحوية، والكشف عن منهج السمين في التعامل مع الشاهد: من حيث دقة التخريج، والاختيار، والربط بين الشاهد والقضية النحوية، وبيان الأثر التفسيري لهذه الشواهد في خدمة النص القرآني في كتاب "الدر المصون".

تساؤلات البحث:

- ينطلق هذا البحث من عدد من التساؤلات الرئيسة، من أبرزها:
- 1- ما أنواع الشواهد الشعرية التي اعتمدها السمين الحلبي في باب المرفوعات؟
- 2- كيف تعامل السمين مع هذه الشواهد من حيث التوظيف النحوي والدلالة؟
- 3- ما المنهج الذي اتبعه في تحليل الشواهد؟ وهل كان شارحاً أم ناقدًا أم مفسراً؟
- 4- ما الأثر الذي تركه هذا التوظيف على القاعدة النحوية وشرح المعنى في سياق التفسير؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في تتبع الشواهد الشعرية ذات الصلة بالمرفوعات عند السمين الحلبي، وذلك من خلال:

- الجمع: حصر الشواهد الشعرية الواردة في "الدر المصون" والمتعلقة بالمرفوعات،
- التصنيف: ترتيب هذه الشواهد وفقاً للوظيفة النحوية (فاعل، مبتدأ، خبر، اسم كان...)،

- التحليل: دراسة السياق الذي وردت فيه الشواهد، وتحليل توظيفها النحوي، مع مقارنة أوجه الشاهد بما ورد عند نحاة آخرين إن وُجد،
- الاستنتاج: استخلاص خصائص منهج السمين في توظيف الشاهد الشعري وأثره في بناء الأحكام النحوية.

المبحث الاول: مهاده نظري يشمل: حُجَيَّة الشعر في كتاب الدر المصون وأهميته، ونبذة عن السمين الحلبي:

اولا- حُجَيَّة الشعر وأهميته في تثبيت اصول النحو:

تتجلى أهمية الشعر والاستشهاد به في كونه يُعدّ ركناً أساسياً من أركان السماع؛ إذ عُرِف السماع بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة الى حدّ الكثرة"⁽¹⁾ أو أنه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم). وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعد الى ان فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً"⁽²⁾.

يستمد السماع أهمية ومكانة من كونه الأصل الأول من أصول النحو الثلاثة، وهي: السماع، والقياس، والاجماع⁽³⁾. إذ يُستدل به لإثبات قاعدة نحوية أو لتأكيد صحة استعمال لفظ أو تركيب، وهذا الكلام الفصيح هو ما يُطلق عليه اسم الشاهد⁽⁴⁾.

وينقسم السماع إلى قسمين: متواتر وآحاد؛ فالمتواتر يشمل لغة القرآن الكريم، وما تواتر من السنة النبوية، وكلام العرب، أما الآحاد فهو ما انفرد بعض أهل اللغة بنقله، ولم تتوافر فيه شروط التواتر⁽⁵⁾.

ونظراً لهذه الأهمية البالغة؛ حرص العلماء على مشافهة الأعراب والأخذ عنهم مباشرة، فتوجّه كثيرٌ منهم إلى البادية لسماع اللغة من أهلها، وانتشرت ظاهرة تتبّع البصريين والكوفيين لكلام العرب الفصحاء الذين لم تفسد ألسنتهم⁽⁶⁾. وقد بلغ هذا الاهتمام منزلةً رفيعةً جعلتهم يرجعون إلى الأعراب في الفصل في خلافاتهم اللغوية والنحوية، إذ عُدَّ السماع طريقاً أساسياً اعتمده اللغويون والنحاة القدامى من البصريين والكوفيين، واتخذوه أساساً يُبنى عليه تععيد القواعد⁽⁷⁾.

1- الاستشهاد بالشعر

لقد بالغ النحاة في تحميل الشعر ما لا يحتمل، حين خصّوه بلغةٍ تميّزه عن النثر، وجعلوه مجالاً للضرائر والعلل تبعاً لما يفرضه الوزن والقافية؛ فسوّغوا للشعراء ما لم يجيزوه لغيرهم، وكأنّ الشعر

قائم على مجاوزة سنن العربية والخروج عن ضوابطها وأحكامها، لا على تمثيل كلام العرب والاحتكام إلى أساليبهم في القول.

فقال الخليل (ت 175هـ): "الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومدّ المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقرّبون البعيد ويبعدون القريب ويحتجّ بهم ولا يحتجّ عليهم⁽⁸⁾. وقال سيبويه (ت: 180هـ): "اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"، ثم قال: "ما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا، لأنّه موضع جمل"⁽⁹⁾. وإلى هذا ذهب أغلب النحاة القدماء، وتابعهم فيه المتأخرون أيضاً، فقال ابن عصفور (ت: 669هـ): "اعلم أنّ الشعر لمّا كان كلاماً موزوناً تُخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا الى ذلك أم لم يضطروا اليه، لأنّه موضع ألقت فيه الضرائر"⁽¹⁰⁾.

وقد كان النحو أكثر علوم العربيّة نصيباً من الشواهد الشعرية، فلو "تأملنا في الشواهد النحوية عامّة نجد أن الغالب عليها الشعر، ثم يأتي بعده النثر، ففي أي كتاب نحوي نقرأ نجد الشواهد الشعرية هي الأكثر فالآيات القرآنية، فشيء من الحديث النبوي وقليل من الأمثال والحكم ونبز من كلام العرب، فالشعر هو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم"⁽¹¹⁾. وما كان ذلك للشعر، إلا لمعرفة اللغويين والنحاة بأن الشعر يمثل الشق الآخر لكلام العرب، بعد القرآن الكريم الذي مثّل شقه الأول، فالقرآن والشعر هما اللذان حفظا معظم لغة العرب إن لم أقل جميعها، ولذلك "كانت قيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد واستخراجه لها من الكلام الفصيح، واستحضاره إياها عند الحاجة. وكان هذا شأن العلماء البصريين"⁽¹²⁾، وكذلك كان للكوفيين بوجه خاص - عناية فائقة بالشواهد⁽¹³⁾. وهذا ما يكشف عن حقيقة مهمة هي ان اعتماد النحاة من مختلف المذاهب وفي جميع الازمنة كان على الشاهد الشعري بالدرجة الأولى⁽¹⁴⁾.

2- شروط الاستشهاد بالشعر

الشروط التي وضعها النحاة للاستشهاد بالشعر، هي الشروط نفسها التي وضعها اللغويون لأخذ اللغة عن العرب والاستشهاد بها عموماً، فحدّوها بثلاثة شروط، نوجزها بما يأتي:

أ - شرط الزمان

فقد استشهد اللغويون والنحاة بأقوال العرب الى منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً في المدن والحوضر، والى نهاية القرن الرابع الهجري في اماكن البدو⁽¹⁵⁾. أما في الشعر فقد قسّم النحاة الشعراء على أربع طبقات هي:

1. طبقة الشعراء الجاهلين، كإمروئ القيس والأعشى.
 2. طبقة الشعراء المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان بن ثابت (ت6هـ).
 3. طبقة الشعراء الاسلاميين، وهم الذين عاشوا في صدر الاسلام كجرير (ت111هـ) والفرزدق (ت110هـ).
 4. طبقة الشعراء المؤلّدين المُحدثين، كبشار بن برد (ت:167هـ) وأبي نواس (ت195هـ)⁽¹⁶⁾.
- وقد اجمعوا على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، وصحة الاستشهاد بشعر الطبقة الثالثة، ولم يُجوزوا الاستشهاد بشعر الطبقة الرابعة مطلقاً؛ ولذلك أرجعوا مسألة استشهاد سيبويه والأخفش (ت215هـ) بشعر بشار الى الخوف من لسانه واستكفافاً له، وقد ردّ ذلك الدكتور فائز فارس لعدة اسباب⁽¹⁷⁾، وأيده الدكتور محسن غياض بقوله: "ولسنا نعتقد ذلك ولا نؤمن به فقد كان حسبهما عدم ذكر شعره وتسقط عيوبه ليكفّ عنهما أذاه وسوء لسانه. أمّا الاستشهاد بشعره تملقاً له، فشيء لا يمكن تصديقه. إذا كان هؤلاء العلماء أشدّ أمانة وأكثر خشيةً لله أن يفعلوا ذلك أو يرضوه لأنفسهم، ولو صدّقنا مثل هذا -وهو أمرٌ بالغ الخطورة- لدفعنا بالضرورة الى التشكيك في جميع شواهد الأخفش وسيبويه وعدم الاطمئنان إليهما، وهذا ما لا يقوله عاقل ولا يرضى به أحد)⁽¹⁸⁾. وواقفه في هذا الدكتور عبد العال سالم مكرم أيضاً⁽¹⁹⁾.

ب - شرط المكان

اعتمد النحاة واللغويون على أخذ اللغة وشواهداها على القبائل الساكنة في بوادي وسط جزيرة العرب، فلم يأخذوا من سكان الحضر، ولا من سكان اطراف الجزيرة العربية، بحجة أنهم اختلطوا بغيرهم من الامم الأخرى؛ فاختلطت لغتهم بلغاتهم، ومن ثمّ ضعفت لغتهم وفُسدت السنتهم، قال الفارابي (ت:339هـ) -بشأن اللغويين الذي سجلوا لغة العرب-: "فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشاً وجفاءً وأبعدهم إذعائاً وانقياداً، وهم قبس، وتميم، وأسد وطيء ثم هزيل، فإنّ هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب. والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في اطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الامم مطبوعين على سرعة انقياد السنتهم لألفاظ سائر الامم المطيفة بهم من الحبشة

والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر⁽²⁰⁾. وأضاف السيوطي قبيلة كنانة الى القبائل التي أخذ منها ايضاً⁽²¹⁾.

والحقيقة أنّ عمل اللغويين والنحاة في هذا الباب محلّ نظرٍ كبير؛ إذ لم يلتزموا في مواضع كثيرة بما وضعوه من شروط، لشعورهم بأنّ ما جمعوه من نصوص تلك القبائل لا يمثل لغة العرب على الوجه الأكمل؛ لذلك استشهدوا بكلام غيرهم. وقد علّل ابن جني (ت392هـ) عدم الأخذ من سائر القبائل بقوله: "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلط. ولو علّم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يتعرض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضاً لو نشأ في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخيالها، وانتفاض عادة الفصاحة وانتشارها؛ لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها" فكانّ النحاة "مقتنعين بأنّ اللغة العربية لغة صحراوية، تزدهر في البداوة وتكتمل بالجزيرة العربية. وأنّ الإقامة في الحضر تفسد الملكة وتنقص البيان، وتجلب اللحن"⁽²²⁾.

غير أنّ الواقع اللغوي -كما بيّنه ابن جني- يخالف ذلك؛ إذ قد تفسد لغة بعض الأعراب، في حين تفصح السنة بعض الحضر. ولعلّ هذين السببين، إلى جانب أسباب أخرى، حملاً للنحاة على عدم الالتزام بهذا الشرط، وهو ما يفسّر استشهاد البصريين بكلام قبائل غير التي حدّدها، كما يفسّر توسّع الكوفيين في الاحتجاج بلغات قبائل متعدّدة لم يأخذ بها البصريون⁽²³⁾.

ثانياً- السمين الحلبي:

1- اسمه ولقبه وكنيته:

هو شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي، وهو معروف بلقب السمين، كما كانت كنيته أبا العباس⁽²⁴⁾.

2- حياته وعلمه:

ارتحل السمين الحلبي إلى مصر، وأخذ فيها النحو، حتى برع فيه، ولازم أبا حيان الأندلسي حتى فاق أقرانه في علم النحو، كما كان عالماً بالقراءات، والحديث، والفقه، علاوة على علمه بالتفسير، إذ له كتاب في التفسير، ولي تصدير القراءة القرآنية بجامع ابن طولون، كما تولى نظر الأوقاف، والسمين الحلبي من فقهاء المذهب الشافعي، إذ تولى تدريس هذا المذهب في مصر إبان حياته، وعلاوة على ذلك، فإنّه قد تولى نيابة الحكم في مصر، والإمام السمين أبو العباس منسوب لحلب، وذلك أن أصله منها، غير أنه استقر بمصر طوال مدة حياته، ولم يرتحل عنها، وفيها تلقى العلم⁽²⁵⁾.

3- شيوخه:

تتلمذ السمين الحلبي رحمه الله تعالى على أيدي علماء عصره، ففاق أقرانه، وتميز في علم النحو الذي أخذَه عن أبي حيان الأندلسي، كما تتلمذ على يدي التقي الصائغ، وأخذ عنه علم القراءات القرآنية ومهر فيها، كما تتلمذ على يدي يونس الدبوسي وأخذ عنه الحديث الشريف⁽²⁶⁾، كما تعلم الحروف بالإسكندرية على يدي أحمد ابن محمد بن إبراهيم العشاب⁽²⁷⁾. إن هذه العناصر العلمية أسهمت إسهاماً مباشراً في تشكيل شخصية السمين الحلبي المنفردة في عصره؛ فإن تلقيه كل هذه العلوم جعلته قادراً على التفوق والإبداع علاوة على مقدرته العلمية في تصنيف المصنفات، ووضع المؤلفات الكبيرة خاصة في تفسير القرآن الكريم، إذ يعد تفسيره الدر المصون من بين أبرز تلك التفسيرات الكبيرة والزاخرة بما فيها من معلومات ناتجة عن عقل مشبع بالعلم، مزود بعناصر المعرفة اللغوية والعلمية؛ الأمر الذي جعله يصل إلى هذه المرتبة العلمية العليا، وانعكس انعكاساً مباشراً على مؤلفاته.

4- مؤلفاته:

للسمين الحلبي عدد من المؤلفات التي تتم عن غزارة علمه، وسعة ثقافته، كان من أهمها على الإطلاق تفسيره للقرآن الكريم المسمى: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ألفه في حياة شيخه أبي حيان الأندلسي، وناقشه فيه مناقشات كثيرة، وشرح لتسهيل الفوائد لابن مالك، وشرح للشاطبية⁽²⁸⁾، كما وضع كتاباً في إعراب القرآن الكريم⁽²⁹⁾، والقول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز⁽³⁰⁾، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ⁽³¹⁾.

5- وفاته:

توفي الإمام السمين الحلبي رحمه الله تعالى بمصر في جمادى الآخرة، وقيل في شعبان من سنة ست وخمسين وسبع مائة للهجرة⁽³²⁾.

ثالثاً- كتاب الدر المصون:

يُعد كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون من بين مجموعة الكتب والمصنفات التي وضعت في إعراب القرآن الكريم، واعتمد فيه السمين الحلبي على ما وصل إليه من مسائل لغوية متعلقة بإعراب القرآن الكريم من شيخه وأستاذه أبي حيان الأندلسي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السمين الحلبي قد صنف هذا المصنف في إعراب القرآن إبان حياة أبي حيان، وكانت لهما مناقشات كثيرة ضمن هذا الكتاب، وأول ما افتتح السمين الحلبي كتابه هذا بقوله: "الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ناطقاً بالحكمة وفصل الخطاب، ووعد قارئه أعظم الثواب، وجعل متبعه سالكا طرق

الساد والصواب وبعد: فالقرآن أفضل كتب الله الجليلة أنزله على خير خلقه عامة وبعثه به إلى خير أمة، كما شهد به كتابه المبين على لسان رسوله الصادق الأمين، جعله كتاباً فارقاً بين الشك واليقين ... فالأولى بالعاقل الأريب والفظن اللبيب أن يطلع من علومه على أهمها وهي بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة خمسة علوم علم الاعراب، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم المعاني، وعلم البيان، وثمة مجموعة من النسخ المخطوطة للدر المصون أكثرها من القرنين الحادي عشر الهجري، والثالث عشر الهجري، وأغلبها بحالة جيدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها نسخ بخط اليد، كتبت فيها الآيات ورؤوس الفقرات - أحياناً - وأسماء السور بالخط الأحمر، وهي نسخ بعضها يتم بعضها الآخر⁽³³⁾، وانطلاقاً من كون هذا الكتاب آخذاً للمكان الأرحب بين كتب أعريب القرآن واستناداً إلى أنه كتاب يتناول الحديث عن إعراب القرآن الكريم، ويتضمن تفسيراً لآياته فإنه يستحق من الباحثين والدارسين اهتماماً كبيراً في سبر أغواره، والوصول إلى أعماقه، وفهم الفكر النحوي المتميز لمؤلفه السمين الحلبي، لذا جاءت هذه الدراسة لتتناول هذا الكتاب بالبحث والدراسة.

المبحث الثاني: الشاهد الشعري في مسائل المرفوعات:

1- المبتدأ والخبر:

- المبتدأ يبتدأ بالنكرة إذا سُبِقَتْ بِنَفْيٍ أو استفهام:

ذَهَبَ السَّامِيُّ إِلَى أَنْ (قتال) فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قُرْآنٍ، قَالَ تَعَالَى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} (سورة البقرة: 217)، مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ مَعَ أَنَّهُ نَكْرَةٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى نِيَّةِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ تَقْدِيرُهُ: أَقْتَالُ فِيهِ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ⁽³⁴⁾:

خَلِيلِي مَا وَافَ بَعْهَدِي أَنْتَمَا *** إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

ف (واف) مبتدأ نكرة لتقدم النفي (ما) خلافاً للأخفش⁽³⁵⁾، والكوفيين⁽³⁶⁾.

- جواز تقديم الخبر على المبتدأ:

اعتد السمين في هذه الإجازة بقوله تعالى: {وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ} (سورة البقرة: 85)، ف(مُحَرَّمٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(إِخْرَاجُهُمْ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽³⁷⁾:

بُنُونَا بَنُو أَبْنَانَا وَبَنَاتُنَا *** بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

ف(بنو أبنائنا) مبتدأ قدم عليه الخبر (بنوننا) ؛ لِأَنَّهُ مَحَطُّ الْفَائِدَةِ، فَالْمَعْنَى عَلَى تَشْبِيهِهِ أَوْلَادُ الْأَبْنَاءِ بِالْأَبْنَاءِ، لَا أَنْ بَنِينَا مِثْلَ بَنِي أَبْنَانَا، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ⁽³⁸⁾:

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا *** وَأَغْدُرُ النَّاسَ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا

ف(الأم الأحياء) خَبَرَ قُدَّمَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ (أَكْرَمُهَا)، وَكَذَا (أَعْدَرُ النَّاسِ) قُدَّمَ عَلَى (وَأَفِيهَا)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ، وَهُوَ مَا أَرَاهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجْزَها الْكُوفِيُّونَ؛ لِئَلَّا يَتَقَدَّمَ ضَمِيرُ الْاسْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ⁽³⁹⁾.

-زيادة الفاء في خبر المبتدأ المنسوخ:

أجاز السمين والجمهور بقاء الفاء في خبر المبتدأ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ النَّاسِخُ (إِنَّ أَوْ أَنْ أَوْ لَكِنْ)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁴⁰⁾:

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًّا لَكُمْ *** وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

ف(فَسَوْفَ يَكُونُ) خبر (لَكِنْ) دخلت عليه الفاء خلافاً للأخفش⁽⁴¹⁾، الذي منع دخول الفاء بَعْدَ (إِنَّ)، وفيه نَظَرٌ، فَإِنَّ أَجَازَ دَخُولَ الْفَاءِ مُطْلَقاً نَحْوُ: زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ، فَاجَازَةُ بَقَاءِ الْفَاءِ فِي خَبَرِ مَبْتَدَأٍ يُشْبِهُ أَدَاةَ الشَّرْطِ أَفْضَلُ وَأَوْلَى زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ شَوَاهِدٍ.

2- الفاعل ونائب الفاعل:

- قياس حذف عامل الفاعل لعدم اللبس:

اتَّبَعَ السَّمِينُ الْجُمْهُورَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، قَالَ تَعَالَى: {يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ} (سورة النور: 36-37)، ف(رِجَالٌ) فَاعِلٌ (يُسَبِّحُهُ) مُقَدَّرًا إِذْ التَّقْدِيرُ: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁴²⁾:

لِيُبَكِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ *** وَمَخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ

ف(ضَارِعٌ) فَاعِلٌ (يُبَكِّكُهُ) مُقَدَّرًا إِذْ التَّقْدِيرُ: يَبْكِيهِ ضَارِعٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ أَجَازَهَا بَعْضُ النَحْوِيِّينَ كَابْنِ جَنِي⁽⁴³⁾، وَابْنُ مَالِكٍ⁽⁴⁴⁾، حَيْثُ لَمْ يَلْتَبِسِ الْفَاعِلُ بِالنَّائِبِ عَنْهُ.

- تجريد الفاعل الظاهر من علامة التنثية والجمع:

وَمِنْ ذَلِكَ: قَامَ الْمُحَمَّدَانِ، وَقَامَ الْمُحَمَّدُونَ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَإِلَيْهِ نَحَا السَّمِينُ وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُلْحَقُهُ عِلْمَةُ تَنْثِيَةٍ، أَوْ جَمْعٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ كَمَا تَدُلُّ تَاءُ التَّانِيثِ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِضُمَائِرٍ سَمَّاها النُّحَوِيُّونَ بَلْغَةً (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثَ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁴⁵⁾:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ *** وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

فَالْحَقُّ (أَسْلَمَاهُ) الْأَلْفُ عِلْمَةُ التَنْثِيَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} (سورة المائدة: 71)، فَالْوَاوُ فِي (عَمُوا، وَصَلُوا) عِلْمَةُ جَمْعِ الْفَاعِلِ.

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً))⁽⁴⁶⁾، إِذْ الْحَقُّ بِ(يَتَعَاقَبُونَ) وَأَوَّ الْجَمْعِ مَعَ أَنَّ الْفَاعِلَ اسْمُ ظَاهِرٍ (مَلَائِكَةً)، وَذَهَبَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ جَعَلُوا هَذِهِ الْعِلْمَةَ ضَمِيرًا، عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا بَدَلٌ، أَوْ مَبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ السَّابِقَةُ خَبَرٌ⁽⁴⁷⁾.

- إقامَةُ غَيْرِ المفعول به مقام الفاعل:

أجاز الكوفيون⁽⁴⁸⁾، والأخفش⁽⁴⁹⁾، هذه المسألة لورودها كقراءة أبي جعفر، قال تعالى: {لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} (سورة الجاثية: 14)، على أن القائم مقام الفاعل ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل، أي: لِيُجْزَى الجزاء، وقول الشاعر⁽⁵⁰⁾:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا *** وَلَا شَفَى ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى

إِذْ نَابَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ (بالعلياء) عن الفاعل مع وجود المفعول به (سيدا)، وهي مسألة لَمْ يُجْزَاهَا السَّمِينُ وَالْبَصْرِيُّونَ؛ لأن المفعول به شريك الفاعل إِذْ يَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: (أَنَّهُ اسْتَمَعَ) في قوله تعالى: {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ} (سورة الجن: 1) هُوَ الْقَائِمُ مقام الفاعل؛ لأنه المفعول الصريح، أما الكوفيون، والأخفش فَإِنَّهُمْ يُجِيرُونَ أَنْ يَكُونَ القائم مقام الفاعل الجار والمجرور (إلى)، وإن كنت أرى أَنَّهُ لَا ضَيَّرَ فِي جَوَازِ إِقَامَةِ غَيْرِ المفعول مع وجوده وَلَا سيما قربه من الفعل، فإن كان البصريون أَعْمَلُوا العامل الثاني في المعمول لقربه، فَكَذَا هَاهُنَا تكون الأهمية للأقرب.

3- اسم كان وأخواتها:

- (وني) ليست من أخوات كان:

منع السمين، وأغلب النحويين أن تكون (وني) فعلاً لازماً لا يتعدى على أَنَّهُ من أخوات (زَال) عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ مُسْتَدَلاً بقول الشاعر⁵¹:

لَا يَنِي الْحُبُّ شِيْمَةَ الْحَبِّ مَا دَا *** مَ فَلَا تَحْسَبْنَهُ ذَا ارْعَوَاءِ

ف(الحب) اسم (وني)، و (شيمة الحب) خبرها، والمعنى: لَا يَزَالُ الْحُبُّ شِيْمَةَ الْحَبِّ، وحمل على حذف حرف الجر، على أن التقدير: لَا يَنِي عن شيمة الحب.

- جَعَلَ الْمَعْرِفَةَ خَبَرًا لـ (كان)، والنكرة اسماً لها:

عد السمين هذه المسألة من باب الضرورة التي لَا تَجُورُ إِلَّا في الشعر وَهُوَ مَذْهَبُ الْجَمْهُورِ، كقول الشاعر⁵²:

كَأَنَّ سَبِيْنَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ *** يَكُونُ مَرَاَجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

ف(مزاها) خَبَرٌ يَكُونُ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، و(عسل) اسْمُهَا، وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَأَجَازَ ابْنُ مَالِكٍ الْعَكْسَ اخْتِيَاراً بشرط الفائدة⁽⁵³⁾.

4- جواز إعمال (إن) النافية:

اعْتَدَ السَّمِينُ في هذه الإجازة بقول الشاعر⁽⁵⁴⁾:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ *** إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين

حَيْثُ أَعْمَلَ (إِنْ) النَّافِيَةَ فَرَفَعَ بِهَا الْاسْمَ (هُوَ)، وَنَصَبَ الْخَبَرَ (مُسْتَوْلِيًا) وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ⁽⁵⁵⁾، وَلَمْ تَعْمَلْ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ⁽⁵⁶⁾.

5- جَوَازُ اِعْمَالِ اسْمِ (لَات):

اعتد السمين في هذه الإجازة بقول الشاعر⁽⁵⁷⁾:

نَدَمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٌ *** وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ
فَأَعْمَلَ (لَات) فِي (سَاعَةٍ)، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ⁽⁵⁸⁾، وَالْجَمْهُورِ⁽⁵⁹⁾، وَفِيهِ حِينَئِذٍ لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ أَحَدِهِمَا، وَالْأَكْثَرُ حَذْفُ الْاسْمِ، وَذَهَبَ آخَرُونَ كَالْأَخْفَشِ⁽⁶⁰⁾ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ اِعْمَالِهَا.
- اِعْمَالُ (لَات) فِي (هَئَا):

أجاز السلوبيين ابنُ عَصْفُورٍ هذه المسألة مُسْتَدْلِينَ بقول الشاعر⁽⁶¹⁾:

حَنْتَ نَوَارُ وَلَاتَ هَئَا حَنْتَ *** وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجْنَبَتْ
على أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَيْسَ هَذَا أَوَانَ حَنِينٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَنَعَهَا السَّمِينُ؛ لِأَنَّ (هَئَا) مِنْ ظُرُوفِ الْأَمْكَنَةِ، وَأَمَّا الْبَيْتُ فَفِيهِ شَذُوزٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوَاجِهٍ: عَمَلُهَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النِّكَرَاتِ، كَوْنِ (هَئَا) لَا يَتَصَرَّفُ، كَوْنِ (هَئَا) غَيْرِ زَمَانٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَالِكٍ⁽⁶²⁾.
6- خَبَرِ (إِنْ)، وَأَخَوَاتِهَا:

- وَقُوعُ خَبَرِ (إِنْ) جُمْلَةً طَلِبِيَّةً، أَوْ جُمْلَةً نَهْيِيَّةً:

منع السمين هذه المسألة وفاقاً للجمهور، أَمَّا مَا وَرَدَ مَا يُوهِمُ ذَلِكَ، فَيَقُولُ على إضمار القول كقول الشاعر⁽⁶³⁾:
لِلشَّيْبِ

وَقَوْلِ الْآخِرِ⁽⁶⁴⁾: إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ *** لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

وَأَجَازَهَا ابْنُ عَصْفُورٍ⁽⁶⁵⁾ فِي جُمْلَةِ النَّهْيِ مُسْتَدْلًا بِالْبَيْتِ السَّابِقِ.

- يَبْطُلُ عَمَلُ (إِنْ)، وَأَخَوَاتِهَا إِذَا جَاءَ بَعْدَهُمَا (مَا) الزَّائِدَةُ مَا عَدَا (لَيْتَ)⁽⁶⁶⁾:

ذَهَبَ السَّمِينُ وفاقاً للجمهور إِلَى أَنَّ (إِنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّمَا نحنُ مُصْلِحُونَ} (سورة البقرة 11) حَرْفٌ مَكْفُوفٌ بِ(مَا) الزَّائِدَةِ عَنِ الْعَمَلِ، فَ (نَحْنُ) مُبْتَدَأٌ، وَ(مُصْلِحُونَ) خَبَرُهُ، وَكَذَا سَائِرُ أَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّ اخْتِصَاصَهَا بِالْأَسْمَاءِ مَقْضُودٌ مَعَ (مَا) مَا عَدَا (لَيْتَ)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ سَمَاعًا كَقَوْلِ النَّابِغَةِ⁽⁶⁷⁾:
قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا *** إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفِهِ فَقَدْ

إِذْ رُوي بِرَفْعِ الْحَمَامِ، وَبِنَصْبِهِ، فَأَمَّا الرِّفْعُ فَعَلَى إِبْطَالِ عَمَلِ (لَيْتَ) حَمَلًا عَلَى أَخَوَاتِهَا، وَ (مَا) كَافَةً لَهَا عَنْ نَصْبِ الْاسْمِ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى اِعْمَالِهَا عَمَلِ (إِنْ) بِنَصْبِ الْاسْمِ، وَرَفْعِ الْخَبَرِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَالِكٍ مَا حَكَاهُ ابْنُ بَرَهَانَ: أَنَّ الْأَخْفَشَ رَوَى عَنِ الْعَرَبِ: إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمًا، فَأَعْمَلَ (إِنْ) مَعَ زِيَادَةَ (مَا)⁽⁶⁸⁾، كَمَا أَجَازَ الزَّجَاجِيُّ الْإِعْمَالَ فِي الْجَمِيعِ نَقْلًا عَنِ السِّيُوطِيِّ⁽⁶⁹⁾.

- مجيء (إِنْ) حرف جواب بمعنى نعم:

مَنَعَ السَّمِينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَمْ يُسَمَّعْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽⁷⁰⁾:

وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا *** كَ * وَ قَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ

فَإِنَّ (الهاء) اسمها، وَالْخَبَرَ مَحْذُوفٌ؛ فَفَهْمُ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّهُ كَذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الزَّيْبِرِ لِمَنْ قَالَ لَهُ: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ: إِنَّ وَصَاحِبَهَا، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّهَا وَصَاحِبُهَا مَلْعُونَانِ، فَحَذَفَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ، وَبَقِيَ الْمَعْطُوفُ دَالًا عَلَى الْمَحْذُوفِ، وَإِلَيْهِ نَحَا أَبُو عُبَيْدَةَ⁽⁷¹⁾، وَفِي الْمَنْعِ تَكْلُفٌ لَا يَخْفَى.

عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النُّحَوِيِّينَ⁽⁷²⁾ أَثْبَتَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُسْتَدَلًّا بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَحُمَزَةٍ وَالْكَسَائِيِّ، قَالَ تَعَالَى: {إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ} (سورة طه 63).

- زيادة لام الابتداء في خبر (لكن):

أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ دُخُولَ اللَّامِ فِي خَبَرِ (لَكِنَّ) مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁷³⁾:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي *** وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

حَيْثُ زِيدَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فِي خَبَرِ لَكِنَّ (لَعَمِيذُ)، وَهُمْ فِي هَٰذَا يَحْمِلُونَ (لَكِنَّ) عَلَى (إِنْ)، فَكَمَا تَدْخُلُ اللَّامُ فِي (إِنْ)، فَكَذَا هَٰهُنَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجْزَها الْبَصْرِيُّونَ، وَالسَّمِينُ؛ لِانْتِقَاضِ الْمَعْنَى مَعَ (لَكِنَّ)، أَمَّا بَيُّتُ الشَّعْرِ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الشَّدُودِ، وَالْقَلَّةِ، وَأَنَّهُ مِمَّا لَا يَكَادُ يُعْرَفُ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

- جواز حذف خبر (إِنْ):

اعْتَدَ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الْإِجَازَةِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁷⁴⁾:

أَنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا *** وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا

عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّ لَنَا فِي الدُّنْيَا مَحَلًّا، وَإِنْ لَنَا عَنْهَا مُرْتَحَلًا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجْزَها الْكُوفِيُّونَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْأِسْمُ نَكْرَةً⁽⁷⁵⁾.

الخاتمة ونتائج البحث:

بعد هذا البحث في الشواهد الشعرية النحوية المتعلقة بالمرفوعات في كتاب "الدُّرُّ المصون" للإمام السمين الحلبي (ت 756هـ)، لما سبق من أقوال النحاة، بل كان ناقداً ومحللاً ذا منهجية دقيقة وأسلوب استدلال رصين. فقد أظهر من خلال استشهاده بالشعر العربي القديم عمقا علميا ووعيا

لغويًا عاليًا، إذ استثمر الشواهد الشعرية في بناء القاعدة النحوية، وتوجيه الظواهر اللغوية، وربطها بالسياقات التفسيرية للقرآن الكريم، وقد كشفت الدراسة عن تنوع المرفوعات التي تناولها السمين في شواهد، من مبتدأ وخبر، وفاعل ونائب فاعل، واسم كان وأخواتها، وغيرها، مما يدل على سعة اطلاعه وحسن اختياره لما يخدم القضية النحوية المطروحة. كما اتضح من التحليل أن السمين كان يراعي الجوانب الصوتية والصرفية والدلالية في استشهاده، ولم يقتصر على الجانب الإعرابي فقط، وقد خلص البحث إلى أن الشاهد الشعري كان أداة أساسية في معالجة السمين للمرفوعات، ووسيلة فعالة في دعم آرائه النحوية، مما يجعل كتابه "الدُر المصون" مصدرًا غنيًا لدراسة التفاعل بين النحو والشعر والتفسير في التراث العربي. ويوصي البحث بمزيد من الدراسات التطبيقية التي تستكشف منهجه في أبواب نحوية أخرى، لما في ذلك من إثراء للمباحث اللغوية والقرآنية على حد سواء.

أولاً: النتائج

- من خلال دراسة الشاهد الشعري النحوي للمرفوعات في كتاب "الدُر المصون" للإمام السمين الحلبي (ت756هـ)، توصل البحث إلى النتائج الآتية:
- اعتماد الشاهد الشعري كمرجعية نحوية أصيلة: مثل الشاهد الشعري عند السمين وسيلة مركزية في الاستدلال على القواعد النحوية، لا سيما في باب المرفوعات.
- تنوع المرفوعات في الشواهد الشعرية: شملت الشواهد معظم أنواع المرفوعات، مثل: الفاعل، المبتدأ، الخبر، اسم كان، ونائب الفاعل، مما يدل على شمولية الطرح واتساع المادة العلمية.
- منهج نقدي وتحليلي في التعامل مع الشواهد: لم يكن السمين ناقلًا للشواهد نقلًا آليًا، بل كان ناقدًا ومحللاً، يُخضع الشاهد للفحص اللغوي والدلالي، ويربطه بالسياق القرآني واللغوي.
- دقة التخريج وعناية بالمصادر: حرص السمين على نسبة الشواهد إلى قائلها في الغالب، واهتم بتخريجها من دواوين الشعر العربي الموثوقة.
- دمج بين النحو والتفسير: عكست طريقة السمين تكاملاً واضحاً بين التحليل النحوي والتفسير القرآني، حيث خدم النحو المعنى التفسيري في كثير من المواضع.

ثانياً: التوصيات

- انطلاقاً من نتائج البحث، يوصى بما يأتي:
- إجراء دراسات مماثلة في أبواب نحوية أخرى (كالمنصوبات والمجرورات) ضمن كتاب "الدُر المصون"، لاستكمال الفهم المنهجي لأثر الشواهد في تقعيد القواعد عند السمين.

- إعداد معجم خاص بالشواهد الشعرية في "الرُّمُومِ"، مع تصنيفها نحويًا ودلاليًا، لخدمة الباحثين في مجالي النحو والتفسير.
- الربط بين الدراسة النحوية والدراسات البلاغية والتفسيرية لفهم أعمق للوظيفة متعددة الأبعاد للشاهد الشعري في كتب التراث.
- تشجيع الدراسات التطبيقية في الجامعات حول كتب التراث النحوي التفسيري، وربطها بمناهج اللغة العربية الحديثة.

الهوامش:

- (1) الإعراب في جَدَلِ الإعراب للأنباري: 45، ولمع الأدلة في اصول النحو للأنباري: 81.
- (2) الإقتراح في علم اصول النحو للسيوطي: 48.
- (3) ينظر: الإقتراح: 4-6.
- (4) ينظر: النحو العربي مذهب وتيسره، د. محمد جيجان الدليمي، ود. محمد صالح التكريتي، ود. عائد كريم علوان: 24.
- (5) ينظر: لمع الأدلة: 83-84، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد عاشور السويح: 11.
- (6) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب للدكتور محمد حسين آل ياسين: 66.
- (7) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: 11.
- (8) منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني: 143-144.
- (9) المصدر نفسه: 32/1.
- (10) الضرائر لابن عصفور: 13.
- (11) الشواهد والاستشهاد في النحو: 29.
- (12) المصدر نفسه: 23.
- (13) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة للدكتور مهدي المخزومي: 381.
- (14) الشواهد والاستشهاد في النحو: 30.
- (15) ينظر: ابن جني النحوي للدكتور فاضل السامرائي: 136، وأصول النحو العربي: د. محمد عبد: 122.
- (16) ينظر: العمدة في آداب الشعر ونقده لأبن رشيق القيرواني: 133/1، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي: 5/1-6.
- (17) ينظر: معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، المقدمة: 90-91.
- (18) بحث (صورة بشار بن برد في كتاب الأغاني، د. محسن غياض) مجلة المجمع العلمي العراقي، مج، 1970، 188.
- (19) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم: 96.
- (20) ينظر: كتاب سيبويه: 192/2، 86-87، 90/4، 181، 440.
- (21) ينظر: الإقتراح: 56، والمزهر: 1/ 211-212.
- (22) تاريخ النقد العربي عند العرب: طه أحمد إبراهيم: 100.
- (23) ينظر: تفصيل ذلك في: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: 42-46، 67-74.
- (24) ينظر: ابن الجزري: 152/1.
- (25) الزركلي: 274/1.

- (26) ينظر: ابن حجر العسقلاني الدرر الكامنة: 402/1.
- (27) ينظر: ابن الجزري غاية النهاية: 152/1.
- (28) السيوطي: 402/1.
- (29) ابن الغزي: 23/3.
- (30) كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب: 211/2.
- (31) الباباني: 111/1.
- (32) ينظر: ابن حجر العسقلاني الدرر الكامنة: 403/1.
- (33) ينظر: الخيمة، صلاح محمد: 130-126/2.
- (34) ينظر: الدر المصون: 490/1، مغني اللبيب: 723.
- (35) ينظر: الأخفش: 25/1.
- (36) ينظر: أوضح المسالك: 135/1.
- (37) ينظر: الإنصاف: 69/1، الدر المصون: 590/2.
- (38) الدر المصون: 590/2.
- (39) ينظر: الإنصاف: 68/1.
- (40) المصدر نفسه: 51/2.
- (41) ينظر: الأخفش: 68/1.
- (42) ينظر: الكتاب: 288/1، الدر المصون: 221/5.
- (43) ينظر: الخصائص: 355/2.
- (44) ينظر: شرح التسهيل: 118/2.
- (45) ينظر: ديوان ابن قيس الرقيات: 196، الدر المصون: 580/2.
- (46) صحيح مسلم: كتاب المساجد: باب 37: 439/1.
- (47) همع الهوامع: 257/2.
- (48) ينظر: الكسائي: 231.
- (49) ينظر: الأخفش: 118/1.
- (50) ينظر: الدر المصون: 128/6، أوضح المسالك: 380/1.
- (51) ينظر: الدر المصون: 22/5.
- (52) ينظر: ديوان حسان بن ثابت: 8، الدر المصون: 417/3.
- (53) ينظر: شرح التسهيل: 356/1.
- (54) الدر المصون: 385/3، أوضح المسالك: 208/1.
- (55) سر صناعة الإعراب: 377/1.
- (56) ينظر: الكتاب: 152/3.
- (57) الدر المصون: 521/5، همع الهوامع: 122/2.
- (58) ينظر: الكتاب: 57/1.
- (59) ينظر: شرح التسهيل: 377/1.

- (60) ينظر: الأخفش: 492/1.
- (61) تذكرة النحاة: 734، الدر المصون: 521/5.
- (62) ينظر: شرح التسهيل: 378-379/1.
- (63) ينظر: المصدر نفسه.
- (64) همع الهوامع: 157/2.
- (65) ينظر: همع الهوامع: 2/157، قال في المقرب: "وما كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبراً لها - يعني إن وأخواتها - إلا الجمل غير المحتملة الصدق والكذب، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية: 117.
- (66) ينظر: الدر المصون: 119-120/1.
- (67) ينظر: ديوان النابغة الذبياني: 16، تذكرة النحاة: 353 الدر المصون: 120/1.
- (68) شرح الكافية: 213/1.
- (69) ينظر: همع الهوامع: 191/2. قال الزجاجي في الجمل: "تقول: إن زيدا قائم، ثُمَّ تَقُولُ: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ فَتَكْفُفُ - يعني (ما (- إن عن العمل" كتاب الجمل في النحو: 322.
- (70) شرح التسهيل: 33/2، الدر المصون: 573/2.
- (71) ينظر: همع الهوامع: 180/2.
- (72) ينظر: الكتاب: 151/3.
- (73) الدر المصون: 457/4.
- (74) ينظر: ديوان الأعشى: 137، الدر المصون: 269/4.
- (75) ينظر: الكسائي: 225.